

العنوان:	تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسة الوفاق الدولي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	تنيره، بكر مصباح
المجلد/العدد:	ع 58
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	يونيو / ذو القعدة
الصفحات:	32 - 48
رقم MD:	80223
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القومية العربية ، العالم العربي ، السياسة الخارجية ، الحرب العالمية الأولى ، الاستعمار ، الاستقلال السياسي ، القضية الفلسطينية ، الاحتلال الإسرائيلي ، العلاقات الخارجية ، التكتلات الاقتصادية ، التعاون الدولي ، جامعة الدول العربية ، الصراع العربي- الإسرائيلي ، الحرب الباردة ، السلام ، الأحوال الاقتصادية ، النظم السياسية ، الخلافات العربية ، الدبلوماسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80223

تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسة الوفاق الدولي

د. بكر مصباح تنييه

أستاذ مشارك في العلوم السياسية ،

كلية الاقتصاد ، جامعة قاروينس — بنغازي

أولاً — الوطن العربي وتيارات السياسة الدولية

يعتبر الوطن العربي إحدى أبرز المناطق الحيوية في العالم ، إذ تنطلق منه أو تتجه إليه تيارات السياسة الدولية المعاصرة . وهذا بسبب الموقع الفريد والمميز الذي يحتله على الكرة الأرضية ، بامتداده القاري في آسيا وإفريقيا ، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب ودول هاتين القارتين ، وعلاقاته الوثيقة بهما . كما يرجع إلى الدور الفعال والمؤثر الذي تقوم به الأقطار العربية في إدارة الشؤون الدولية في السلم والحرب على حد سواء⁽¹⁾ . كل ذلك ينبع في الأصل من المقومات الثابتة التي يتكون منها الوجود العربي والتي تشكل خصائصه الجامعة : الجيو — استراتيجية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، وتجعل منه مركز جذب عالمي ليس للدول فحسب ، بل للشعوب والأمم أيضا . وتزداد هذه الأهمية بالنسبة إلى الدول الكبرى الطامحة دوماً إلى السيطرة والنفوذ على المناطق التي تتجمع فيها مصالحها ، وتؤثر بدورها في ميزان القوى الدولي⁽²⁾ .

لهذا كله يمثل الوطن العربي المحور الاستراتيجي الثاني في العالم ، وذلك وفقاً للنظريات التي وضعها علماء « الجيوبولتيك » أمثال الفريدماهان ، وهالفورد ماكيندر ، ونيكولاس سبيكمان ، حيث تعتبر أوروبا المحور الاستراتيجي الأول⁽³⁾ .

هذه الحقائق أثبتت صحتها الخبرة التاريخية منذ عشرات السنين ، مثلما يؤكدنا الواقع المعاصر ، ففي ضوءها تضع الدول أهدافها ، وتخطط بموجبها سياساتها المتباينة والمتصارعة ، تجاه هذه المنطقة ودولها⁽⁴⁾ .

(1) Charles D. Cremans : *The Arabs and the world*, N.Y. Frederick A. Prager - 1963 — P. 67.

(2) Paul Y. Hammond. «An Introductory Perspective on the Middle East» in Paul Y. Hammond (ed) (2) *Political Dynamics in the Middle East*, N.Y. Elsevier - 1972 — PP. 6-7.

(3) انظر تفاصيل هذه النظريات في مؤلف أمين محمود عبد الله : *في أصول الجغرافيا السياسية* ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1977 ، ص 293 ، 305 ، 312 .

(4) انظر انعكاس الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي على الصراع بين الدول الكبرى في كتاب الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون :

Richard Nixon : *The Real War*, N.Y, Warner Baaks, 1980, PP. 91-92.

فقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت البلاد العربية في المشرق وفي المغرب مسرحا للصراع بين الدول الأوروبية ، ثم أصبحت بعد الحرب خاضعة للنظم الاستعمارية التي فرضتها عليها تلك الدول . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومع أوائل عقد الخمسينات بذلت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة جهودها لربط الدول العربية بسياسة الأحلاف العسكرية المعروفة ، لفرض هيمنتها عليها بأساليب وأشكال جديدة⁽⁵⁾ غير أنها أخفقت هذه المرة في تحقيق أهدافها . ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر أهمها بإيجاز ، وهي :

1 — نمو الوعي القومي للأمة العربية في مختلف أقطارها، ونضال شعوبها من أجل الاستقلال الحقيقي ، وسعيها لتحقيق الوحدة والتضامن فيما بينها ، ومقاومة كافة أشكال الاستعمار وسياسات السيطرة وبسط النفوذ مهما كان مصدرها ، فقد وعت الأجيال العربية دروس التجربة المريرة التي خاضتها أثناء علاقاتها مع الدول الغربية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكانت من أخطر نتائجها ظاهرة التجزئة بين البلاد العربية ، وإقامة إسرائيل في وسط الأرض العربية ، وبذر الخلافات والمنازعات بين الدول العربية⁽⁶⁾ .

2 — مساندة الدول الغربية لإسرائيل في اغتصابها لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه ، وتقديمها لكافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها في الحروب التي قامت بها ضد الدول العربية ، وعلى مدى ما يزيد على أربعين عاما . وعدم اتخاذ هذه الدول مواقف إيجابية وفعالة تدين العدوان الإسرائيلي على الأرض والحقوق العربية ، خاصة في الأمم المتحدة ، التي من أول واجباتها حماية حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الشعوب والدول صغيرها وكبيرها ، والمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، وتمكين الشعوب المستعمرة أو الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من تقرير مصيرها بنفسها . إلا أن الدول الغربية لم تفعل أي شيء يساعد على وضع هذه المبادئ موضع التطبيق ، بالنسبة إلى شعب فلسطين ، بل على العكس ، كانت تقف ضد أي قرار في الجمعية العامة أو مجلس الأمن يدين إسرائيل وينصف العرب⁽⁷⁾ . هذا التحيز ، الذي لا سند له من القانون أو العدل ، كان سببا في أن تفقد الشعوب العربية وحكوماتها الثقة في مصداقية الدول الغربية وسياساتها ، والمبادئ التي تناادي بها . وقد رفضت الانضمام أو الانحياز إلى جانب أي كتلة من الكتل الدولية ضد أخرى . ومثل هذا الموقف العربي في حينه أبرز ملامح التغيير في اتجاهات الدبلوماسية المعاصرة على الصعيد الدولي .

3 — انتهاج الدول العربية لسياسة عدم الانحياز في علاقاتها الدولية مع مختلف التكتلات . ليس

(5) انظر د. بكر مصباح تنيرة : « التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي » مجلة المستقبل العربي ، عدد 38 ، مارس / آذار 1982 ، بيروت ص 36 — 37 .

(6) يصف نوري السعيد خيبة أمل العرب في الدول الغربية فيقول : « ولكن آمال العرب خابت خيبة شديدة بعد الحرب التي انتهت بانتصار الحلفاء الذين انضم العرب إلى صفوفهم وحاربوا إلى جانبهم ، معتمدين على عهودهم بضمين استقلال العرب . وتحقق العرب في مؤتمر الصلح أن حلفاءهم المنتصرين قد خالفوا وعودهم ، وكانت المعاملة التي لقيها العرب في واقع الحال من حلفائهم أسوأ من المعاملة التي عومل بها المغلوبون الذين لم يفرض عليهم شيء من الوصاية . وتقاسم الحلفاء بلاد العرب فيما بينهم بمقتضى معاهدة سرية ، ومنحوا أنفسهم انتدابات على هذه الأقاليم » . انظر له : استقلال العرب ووحدتهم ، بغداد . مطبعة الحكومة — 1943 — ص 7 .

(7) انظر تفاصيل مواقف الدول الغربية من قضية فلسطين في تقرير « لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني » الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1978 .

ذلك وحسب ، بل قامت الدبلوماسية العربية النشطة بدور مؤسس لإبراز حركة دولية خارج نطاق المعسكرين المتصارعين الغربي والشرقي ، وشملت عدداً كبيراً من الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث ، وتعني بها حركة عدم الانحياز التي يزيد عدد أعضائها على مائة دولة⁽⁸⁾ ، وبذلك تكون الدبلوماسية العربية قد استطاعت أن تقوي من موقفها ، وتحقق مساندة دولية لا يستهان بها للقضايا والحقوق العربية ، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تبعد الوطن العربي عن دائرة الحرب الباردة .

4 — تطور دور جامعة الدول العربية في تنمية التعاون العربي في المجالات المختلفة ، وذلك بعد تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك سنة 1952 . وأصبحت مسؤولية الدفاع عن المنطقة العربية ملقاة على عاتق دولها . وبموجب نصوص هذه المعاهدة ، لا يجوز لأي عضو فيها أن ينضم إلى أحلاف أو معاهدات مع الدول الأجنبية يكون من شأنها تعريض المصالح القومية للأمة العربية للخطر ، ومنذ ذلك الحين ، والجامعة تقوم بدور إيجابي ونشط في تنسيق الجهود ، وتوجيه السياسة العربية في المجال الدولي . وتتصاعد هذا الدور بعد ظهور دبلوماسية القمة العربية وأستمرارها منذ 1964 ، كما سنرى فيما بعد . ولا شك أن الدول العربية ، تمكنت من المحافظة على شخصيتها الدولية المستقلة وغير المنحازة في حقبة الحرب الباردة . واستطاعت أن تكون مجموعة لها وزنها ودورها في المحافل والمؤتمرات الدولية ، وكذلك في المنظمات على اختلاف مستوياتها ، الإقليمية والقارية والعالمية .

غير أن بقاء القضايا العربية الأساسية دون حل ، وفي مقدمتها قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأرض العربية في سورية ولبنان ، وتتصاعد الأهمية الاقتصادية للنفط العربي ، خاصة بالنسبة إلى الدول الصناعية ، كل هذا يساعد على استمرار صراع القوى العظمى على مصالحها في المنطقة⁽⁹⁾ ، في الوقت الذي تعاني فيه الأزمات الحادة والحروب المستمرة، والتحديات الخارجية . فالصراع العربي — الإسرائيلي أصبح متفجراً أكثر من أي وقت مضى ، بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة في ديسمبر / كانون الأول 1987 ، والأزمة اللبنانية مازالت على حالها منذ سنة 1976، وتحتاج إلى جهود مخصصة ورؤية استراتيجية واضحة لوضع حد لها وحلها ، بما يحقق للبنان وشعبه الوحدة والأمن والاستقرار ، ويخفف العبء عن الأمة العربية ويعزز تضامنها . كما أن الحرب العرفانية — الإيرانية توقفت ، وبدأت مرحلة المفاوضات ، وهذه خطوة إيجابية في حد ذاتها ، وثمرتها من ثمار الدبلوماسية العربية ، ولكنها تتطلب مزيداً من الجهد البناء لإيجاد حلول للمشاكل بين الدولتين ، وضمان عدم تكرار الحرب في المستقبل ، ذلك أن قوة تأثير العمل العربي المشترك على مسرح السياسة الدولية تعتمد إلى حد كبير على حسن العلاقات العربية واستقرارها مع الدول المجاورة للوطن العربي⁽¹⁰⁾ . وإلى جانب هذه القضايا والأزمات ، فإن البلاد العربية ما زالت في مرحلة النمو ، وتواجه تحديات التنمية بمعناها الواسع الذي يشمل المجالات

(8) د. حمد نعمان جلال : حركة عدم الانحياز في عالم متغير ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987 ، ص 27 وما بعدها .

(9) انظر د. بكر مصباح تنيرة « التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 أبريل / نيسان 1986 ، الكويت ص 75 — 90 .

(10) د. السيد عليوة : إدارة الصراعات الدولية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1988 — ص 274 وما بعدها .

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية . وللتغلب على هذه التحديات لا مناص من تحقيق تعاون عربي مخطط ومدروس في كافة المجالات المذكورة . وهذا ما نصت عليه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي منذ ما يزيد على سبعة وثلاثين عاما ، لأن تحقيق القوة الذاتية العربية ، وبناء المجتمع العربي الحديث في عصر الثورة التكنولوجية والإلكترونية ، يمثلان دعامين أساسيتين لتحرير الإرادة العربية ، واستخدام الثروات القومية لصالح تحقيق التقدم لكافة الاقطار العربية⁽¹¹⁾ . وغني عن القول ، أن الاستقلال السياسي يظل ضعيفا وعرضة للأخطار الداخلية والخارجية ، إذا لم يدعمه استقلال اقتصادي ، واستقلال علمي أيضا .

غير أن الدبلوماسية العربية لا تعمل في فراغ ، بل وسط هذه المصالح المختلفة ، والتيارات المتصارعة على المسرح العالمي ، وهي التي تتشكل بسببها ظاهرة الصراع الدولي⁽¹²⁾ . وقد رأينا كيف أن هذا الصراع في المراحل الماضية كلف البلاد العربية استقلالها ، ثم حاول أطرافه أن يزجوا بها في دوامة الحرب الباردة ، إلا أنهم أخفقوا . ولكن هذا الصراع ما زال يؤثر على استمرار وجود القضايا العربية بدون حل . ولما تبدلت المعادلة الدولية بين القوى العظمى ، وانتقلت من الحرب الباردة واستراتيجية القوة والمواجهة إلى سياسة الوفاق والانفراج في العلاقات بين هذه القوى ، أدركت الدبلوماسية العربية أبعاد هذا التغير ، وبدأت بالفعل في تطوير منهاجيتها ووسائلها للتعامل مع الواقع الدولي الجديد . فما هي أبعاد هذا التطور في الدبلوماسية العربية في ظل سياسة الوفاق الدولي ؟ وما هي الوسائل التي تستخدمها في علاقاتها الدولية للمحافظة على المصالح القومية ، والدفاع عن القضايا والحقوق العربية ؟ وإلى أي مدى استطاعت هذه الدبلوماسية في طورها الجديد ، أن تستفيد من خبرة الماضي وتستمر في المحافظة على وحدة واستقلال الموقف العربي في المجال الدولي رغم الصعوبات التي تواجهها ، والضغط الداخلي والخارجي التي تتعرض لها ؟ وما هي إنجازات العملية التي حققتها على الصعيد القومي والدولي ؟ وما هو مستقبلها في ضوء التغيرات الجديدة على مسرح السياسة الدولية ؟ .

هذا ما نتناوله بالبحث والتحليل من واقع الوثائق والحقائق ، ومن خلال النماذج التطبيقية للعمل الدبلوماسي العربي .

ومن المعروف ، أن الدبلوماسية من أقدم الوسائل التي استخدمتها الدول في تنظيم العلاقات فيما بينها . وهي ما زالت من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول التي تلجأ إليها لتحقيق أهدافها في السلم والحرب . ومن الجدير بالذكر ، أن للدبلوماسية المعاصرة خصائص متطورة ومميزة ، وأنواعا متعددة ، ومستويات متباينة . وهي تتشكل ، في الحقيقة من طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وتتأثر بسياسة الدولة العليا ، وبمستوى القوة التي تملكها ، وبالموضوعات التي تخوض في بحثها ، سواء أكانت هذه الموضوعات ، سياسية أم اقتصادية أم استراتيجية عسكرية أم قانونية . وتقوم الدبلوماسية بأدوار مختلفة ، فهي تارة تستخدم لتعزيز علاقات السلام بين الدول ، وأخرى لفض المنازعات بينها ، وثالثة لإنهاء الحروب⁽¹³⁾ .

(11) انظر د. يوسف صايغ : « نحو تنمية عربية مستقلة » مجلة المستقبل العربي ، عدد 90 ، أغسطس / آب 1986 ، بيروت ، ص 117 — 137 .

(12) انظر د. إسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسة الدولية ، ط 2 ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1987 ، ص 263 وما بعدها .

Adam Watson : Diplomacy : The Dialogue Between States, Eyrc Methuan, London, 1982, (13) Pp. 14-21.

ثانياً — سياسة الوفاق الدولي وأثرها على الوطن العربي

تمثل سياسة الوفاق تبديلاً استراتيجياً في طبيعة وأهداف العلاقات بين الشرق والغرب من ناحية ، والعلاقات بين الدول الكبرى من ناحية ثانية ، ثم العلاقات بين القوتين العظميين من ناحية ثالثة . ولا شك أن هذا التبادل ترك أثره الواضح على سياسات هذه الدول ، وبالتالي على اتجاهات السياسة الدولية نحو المناطق المختلفة من العالم ، وخاصة المناطق الحيوية ، ومن بينها الوطن العربي . وذلك لقوة تأثير الدور الذي تقوم به هذه الدول في صناعة قرارات السياسة الدولية ، لا سيما في الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص ، بما تتمتع به من امتيازات داخل هذه المنطقة العالمية . وتتأثر مواقفها من القضايا والمشكلات المختلفة بطبيعة العلاقات المتداخلة والمعقدة أحياناً ، القائمة فيما بينها⁽¹⁴⁾ .

فقد انتهت مرحلة الحرب الباردة ، ووقفت معها سياسة المواجهة ، والتهديد باستخدام القوة ، واستراتيجية الأحلاف والقواعد العسكرية . وبدأت سياسة الانفراج في الحقيقة منذ ما يقرب من عشرين عاماً . ثم تطورت تحت تأثير كثير من العوامل والظواهر التي استجذبت على مسرح السياسة الدولية ، وتبلورت فيما يعرف في المرحلة الراهنة بسياسة الوفاق⁽¹⁵⁾ .

وسياسة الوفاق في جوهرها ليست إلا تطبيقاً فعلياً لمبادئ التعايش السلمي على العلاقات بين الأنظمة السياسية المختلفة في العالم ، والعمل على منع احتمالات وقوع مواجهة مباشرة بين الدول الكبرى ، ووضع حد لسباق التسلح ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وهذا ، في الحقيقة ، ليس جديداً في السياسة الدولية والمبادئ التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين الدول ، فقد نص عليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة ، وكان في مقدمة القرارات التي اتخذتها الدول الأورو — آسيوية في مؤتمرها الأول الذي عقد في باندونج سنة 1955 . وهو ما طالبت به وما زالت تطالب به دول عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمرها الأول في بلغراد سنة 1961⁽¹⁶⁾ . غير أن الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، لم تطبق هذه المبادئ على العلاقات بينها من أجل السلام العالمي إلا من خلال التجربة التي للدولتين العظميين ، طوال سنين الحرب الباردة والحروب الإقليمية المحدودة في كوريا وفتنام والشرق الأوسط وغيرها ، أن التوتر الدولي المستمر سيقود في النهاية إلى تصعيد المواجهة بينهما ، وقد تتحول هذه المواجهة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى حرب نووية ، وفي ذلك نهاية العالم⁽¹⁷⁾ . لذا ، سعت هذه الدول منذ عشرين عاماً إلى استبدال سياسة المواجهة بسياسة الوفاق . وقد ساعد على نمو هذا الاتجاه وتطوره في السياسة الدولية عوامل كثيرة تعتبر ، في الحقيقة ، ظواهر جديدة على المسرح الدولي . وحتى ندرك عمق هذا التحول وأبعاده الاستراتيجية ، يجدر بنا أن نذكر هذه العوامل بشيء من الإيجاز ، وأهمها :

(14) تأثرت القضايا العربية كثيراً بطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى منذ أوائل هذا القرن . فقد ساعدت الظروف التي كانت سائدة في الحرب الباردة على قيام إسرائيل وسط الوطن العربي . وأثر الموقف العربي إبان العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، على مساندة دول العالم لها ضد المعتدين ، وخاصة الاتحاد السوفييتي الذي وجه إنذاره المعروف إلى الدول المعتدية وهذه نماذج ، على سبيل المثال . انظر المزيد من التفاصيل في مؤلف د. راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى ، ط 2 — القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، 1982 .

(10) انظر في ذلك : Peter J. Potichngi : From the cold war to detente, N.Y. Praeger, 1974 .

(16) د. محمد نعمان جلال ، مصدر سابق ، ص 27 وما بعدها .

(17) انظر التفاصيل في : Richard NIXON op, Cit, pp 284-290 .

1 — تصاعد سباق التسلح الاستراتيجي الذي يشمل الأسلحة الذرية والصاروخية ، بين القوتين العظميين ، إلى أن وصلتا إلى ما يعرف « بخيار الصفر » ، أي أن كلا منهما تملك القوة والقدرة على توجيه ضربة نووية قاضية إلى الطرف الآخر في وقت واحد ، وعندئذ ينتهي الصراع بينهما بنهاية كل منهما ، بل وبنهاية الحياة البشرية على الأرض ، وتحطيم كل ما وصل إليه الإنسان من تقدم⁽¹⁸⁾ . إن وصول الدولتين والدول الحليفة لكل منهما إلى هذه المعادلة المحسوبة بالذقة ، أقرن كلا منهما بضرورة اختيار طريق آخر غير المواجهة النووية⁽¹⁹⁾ .

2 — جمود ثم فشل سياسة الأحلاف العسكرية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بظهور حلف شمال الأطلسي سنة 1949 ، ثم حلف وارسو سنة 1955 ، وما تبعهما بعد ذلك من أحلاف لا مجال لذكرها بالتفصيل . هذه السياسة أدت إلى انقسام عدد غير قليل من دول العالم بين الشرق والغرب ، وقد أدى ذلك في العقود الماضية إلى زيادة التوتر الدولي ، وتهديد الأمن والسلام . ولكنها لم تساعد على حل المشكلات الدولية ، كما لم تمكن أيا من القوى العظمى من تحقيق أهدافها . بل لا نغالي إن قلنا إن هذه السياسة كانت عامل استنزاف لطاقت وإمكانات هذه الدول وكذلك الدول الحليفة لها ، لذا ، انتهت إلى الجمود والفشل⁽²⁰⁾ .

3 — ظهور حركة عدم الانحياز منذ سنة 1961 ، وانضمام الغالبية العظمى من الدول حديثة الاستقلال إليها في العالم الثالث . وهذه الظاهرة الدولية الجديدة كانت من أقوى العوامل المؤثرة في تجميد سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية . ذلك أن المبادئ التي قامت عليها تمنع أو لا تجيز لأي عضو فيها ، أن يكون عضواً في أي تحالف منحاز لأية كتلة من الكتلتين الدوليتين في الشرق والغرب ، مثلما لا تسمح لأي عضو بإقامة قواعد عسكرية على أراضيه تابعة لأية دولة منحازة ، وموجهة ضد دولة أخرى . هذا فضلاً عن تطبيق مبادئ التعايش السلمي في العلاقات الدولية . هذه الحركة ساعدت على تخفيف حدة التوتر ، كما طوقت دائرة الحرب الباردة وبذلت الجهود المباشرة للتقريب بين القوتين العظميين في أكثر من مناسبة⁽²¹⁾ .

4 — ظهور الانقسامات ، والانشقاقات داخل كل من المعسكرين الشرقي والغربي منذ أوائل الستينات . فقد ظهرت الخلافات بين كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية سنة 1961 ، ثم تصاعدت إلى أن تحولت إلى نزاع بينهما سنة 1969 ، واشتباكات مسلحة على الحدود . وانتقل هذا الخلاف إلى عدد من الدول الاشتراكية في آسيا وأوروبا ، وأدى ذلك إلى ضعف قوة تأثير موسكو على هذه الدول . والمثل على ذلك واضح في استقلال سياسة كل من ألمانيا ورومانيا في المجال الدولي ، رغم اختلاف الدوافع لكل منهما⁽²²⁾ .

كما ظهرت الخلافات داخل المعسكر الغربي ، وخاصة منذ وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا سنة 1958 ، وانتهاجه سياسة مستقلة في المجال الدولي بعيدة عن التأثير والهيمنة

(18) Ibid. pp. 279-281.

(19) انظر التفاصيل في Henry A. Kissinger : The necessity For : Choice, Prospects OF American Foreign Pdcy, Harper & Row, 1960.

(20) د. راشد البراوي ، مصدر سابق ، ص 160 وما بعدها .

(21) د. محمد نعمان جلال ، مصدر سابق ، ص 29 ، 51 .

(22) د. السيد أمين شلبي : الوفاق الأمريكي — السوفييتي : 1963 — 1967 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، 1981 ، ص 107 وما بعدها .

الأميركية ، ومعارضته لها في فتنام وفي الشرق الأوسط وفي كندا وأميركا اللاتينية ، وسعيه الدؤوب إلى تشكيل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، وإصراره على امتلاك الأسلحة الذرية . ثم توج سياسته المستقلة هذه بانسحاب فرنسا عسكريا من حلف شمال الاطلنطي ونقل مقرها الدائم من باريس إلى بروكسل⁽²³⁾ . هذه الانقسامات والخلافات أضعفت الثقة بين حلفاء الأمم ، ودلت على عدم جدوى سياسة التكتلات في ظل الظروف الدولية المتغيرة . ودفعت إلى البحث عن قنوات جديدة مباشرة لتنظيم العلاقات وحل المشاكل .

5 — الآثار الاقتصادية لسياسات الحرب الباردة ، وسباق التسلح ، والصراع على السيطرة والنفوذ في المناطق المختلفة من العالم . هذه الآثار أضعفت في الحقيقة القوة الاقتصادية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، كما أضعفت قدرة الدولتين على منافسة الدول الأخرى في المجال الاقتصادي ، مثل اليابان وألمانيا الغربية ، ودول السوق الأوروبية المشتركة . وقد انعكس ذلك بوضوح على العجز الكبير الذي تعاني منه كل من الدولتين في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة ، وفي الميزان التجاري . وكل ذلك بسبب توجيه طاقات الإنتاج إلى سياسات التسلح ، والحروب والأزمات⁽²⁴⁾ ، هذه الآثار جعلت الدولتين تعملان على إقامة علاقات اقتصادية أوثق بينهما .

6 — وقعت عدة تغيرات داخلية في النظم السياسية لبعض الدول الكبرى ، فقد مضى جيل القادة الذين شهدوا الحرب العالمية الثانية ، وشاركوا في التخطيط لسياسات الحرب الباردة ، وبرز جيل جديد متحرر إلى حد كبير من قيود وتقاليد تلك الأوضاع والسياسات . هذا فضلا عن التغير الذي حدث في النظم السياسية ، وأدى إلى تبديل نوعي في مبادئ وأهداف السياسة الخارجية . وأوضح مثل على ذلك ما وقع في الصين الشعبية بعد رحيل ماوتسي تونج وشوان لاي . وكذلك ما يجري في الاتحاد السوفيتي في عهد ميخائيل جورباتشوف وسياسته الجديدة التي فصلها في كتابه « البيريسترويكا » ، وهي تعني « إعادة البناء » ، ويتناول فيه اتجاهات السياسة الخارجية والعلاقات بين الشرق والغرب⁽²⁵⁾ .

7 — تصاعد قوة تأثير الرأي العام العالمي المعادي للحرب ، والأسلحة النووية ، وسياسات القوة . وتكوين المنظمات والهيئات الدولية التي تعمل من أجل السلام ، وانعكاس ذلك على قرارات الأمم المتحدة ونشاطاتها في مجالات نزع السلاح ، ومنع انتشار الأسلحة الذرية ، والحظر الجزئي على التجارب الذرية⁽²⁶⁾ . كل ذلك ساعد على إيجاد المناخ الدولي لسياسة الوفاق .

هذه العوامل تفاعلت مع مقومات الظاهرة الدولية ، وأدت ، بالضرورة ، إلى وجود متغيرات على المستويين الداخلي والخارجي ، وأصبح منطقيا أن تتغير سياسات الدول حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي تسعى إليها . وفي ظل هذه المستجدات ، لم تعد السياسات القديمة صالحة للوفاء بمستلزمات عصر جديد ، يتميز بالتقدم التكنولوجي والالكتروني الهائل ، الذي ألقى كل الحسابات ، ووضع المجتمع الإنساني أمام خيارين لا ثالث لهما : إما العيش في سلام وتعاون واحترام متبادل

(23) المصدر السابق ، ص 94 وما بعدها .

(24) د. محمد عزيز : الأزمة الاقتصادية الحاضرة ، بيروت ، دار الأوزاعي ، 1988 ، ص 98 — 99 .

(25) انظر ميخائيل جوربا تشوف : البيريسترويكا ، ترجمة : حمدي عبد الجواد ، القاهرة ، دار الشروق ، 1988 .

(26) انظر تفاصيل نشاطات الأمم المتحدة في مجال الرأي العام العالمي ، في عدد 36 من صحيفة الوقائع عن الحملة

العالمية لنزع السلاح ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 1985 .

لبناء التقدم ، وإما الوقوع في دوامة الصراع الدولي التي قد تنتهي بتدمير الحياة البشرية على الكوكب الأرضي . وبدأت إرهابات السياسة الجديدة تنمو وتتطور من خلال التجارب والأحداث التي وضعت العالم غير مرة أمام المواجهة الذرية ، منها أزمة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، وأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962⁽²⁷⁾ . وقد عبر الرئيس الأمريكي جون كيندي منذ وقت مبكر عن ميادئ الوفاق عندما قال في إحدى خطبه : « لقد أصبح السلام في العصر النووي الغاية الضرورية العقلية للرجال العقلاء . وقد قيل إنه من العبث أن نحلم بالسلام حتى يتخذ الاتحاد السوفيتي اتجاهًا أكثر تنورا، وإني أمل أن يفعلوا هذا، ولكني أعتقد أننا نستطيع مساعدتهم»⁽²⁸⁾ .

وبعد عشر سنوات من التاريخ المذكور ، أصبحت سياسة الوفاق نهجا ثابتا في العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة ، واتخذت شكل دبلوماسية فعالة ومتحركة ومنفتحة ، يمكن أن نطلق عليها ، دبلوماسية الوفاق والانفتاح بين رؤساء الدول . ويعتبر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، واضع خطوط هذه الدبلوماسية⁽²⁹⁾ . فمنذ سنة 1972 ، عقد ما يقرب من ثمانية عشر لقاء قمة بين الرئيسين السوفيتي والأمريكي إضافة إلى لقاءات القمة مع زعماء الصين وبقية رؤساء الدول الكبرى . كما تم التوقيع على كثير من الاتفاقيات في مجال الأسلحة الاستراتيجية والعلاقات التجارية . وكان لاستمرار هذه السياسة أثرها على القضايا الدولية وفي مقدمتها القضايا العربية .

ثالثاً — الوطن العربي في المعادلة الجديدة للوفاق الدولي

يمثل الوطن العربي ، بكل المقاييس الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، جزءاً أساسياً في معادلة العلاقات بين القوى العظمى في السلم والحرب ، كما في الصراع والوفاق . ولقد اتضح ذلك مما سبق . ويمكننا القول ، بادئ ذي بدء ، أن هذه المعادلة لا تكون صحيحة ومتوازنة ولصالح الأمة العربية في مختلف أقطارها ، إلا عندما تكون هناك استراتيجية عربية موحدة ، وتضامن عربي حقيقي ، وعمل عربي مشترك . وقد أثبتت الخبرة التاريخية صحة هذه الفروض ، وذلك عندما رفضت الغالبية العظمى من الدول العربية أن تربط نفسها بسياسة الأحلاف العسكرية ، ولما وقف العرب مؤيدين لمصر في معركتها ضد العدوان الثلاثي سنة 1956 ، وصمدوا في وجه العدوان الإسرائيلي سنة 1967 ، واستطاعوا أن يحققوا النصر في حرب سنة 1973⁽³⁰⁾ . فالموقف العربي الواحد شرط أساسي لحماية الوجود العربي ككل في وجه تيارات السياسة الدولية ، تجاه أي جزء من أجزاء الوطن العربي . فإذا ما تفكك الموقف العربي ، وأصبحت كل دولة تتعامل مع الأطراف الخارجية من خلال خصوصيتها ، ومصالحها ، يصبح من السهل على هذه الأطراف ، مجتمعة أو منفردة ، أن تحقق أهدافها في المنطقة على حساب المصالح القومية العليا⁽³¹⁾ . وهذا ما حدث بالفعل

(27) لقد عبر نيكيتاخروتشوف عن هذه الأزمة في حينها بقوله « هنا يمكن القول إن العقل هو الذي انتصر ، وإن قضية السلام وأمن الأمم هي التي فازت » انظر د. السيد أمين شلبي ، مصدر سابق ، ص 39 .

(28) المصدر السابق ، ص 42 .

(29) انظر التفاصيل في مؤلف هنري كيسنجر الذي يتحدث فيه عن دبلوماسية سياسة الوفاق :

Henry Kissinger : *The White House Years*, London, Weiderfeld and Nicolson, 1979.

(30) انظر د. بكر مصباح تنيرة « استراتيجية العمل العربي المشترك » مجلة شؤون عربية ، العدد 46 / حزيران / يونيو 1986 ، تونس ، ص 12 — 16 .

(31) د. ناصيف يوسف حتي : القوى الخمس الكبرى والوطن العربي : دراسة مستقبلية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 10 — 11 .

في حرب فلسطين الأولى سنة 1948 ، فالذي أدى إلى هزيمة الدول العربية في الأمم المتحدة عند التصويت على قرار التقسيم سنة 1947 ، ثم أدى إلى هزيمة جيوشها في القتال ليس قوة إسرائيل أو الصهيونية العالمية ، ولكن اتفاق الأطراف الدولية آنذاك على تحقيق ذلك ، وغياب الموقف العربي الموحد⁽³²⁾ . ولقد حاولت القوى العظمى دائما أن توظف الخلافات بين الدول العربية والأزمات التي تعاني منها ، والأوضاع العامة السائدة في المنطقة ، لخدمة مصالحها ، ولإيجاد ثغرات تسمح لها بالتدخل والوجود الفعلي على الأرض العربية ، وكان ذلك سببا في تفاقم ظاهرة الصراع الدولي التي من شأنها أن تجعل زمام المبادرة ، واتخاذ القرارات في يد الدول الكبرى . وفي مثل هذه الحالة تتمكن من تحقيق أهدافها المباشرة وغير المباشرة ، وتسوية الحسابات فيما بينها⁽³³⁾ . ومما يساعد على ذلك ، استمرار الحروب والأزمات في أكثر من مكان من الوطن العربي . هذه الظاهرة تضعف الجسد العربي ، وتستنفد الإمكانيات والطاقت العربية ، وبالتالي تعطل جهود البلاد العربية لبناء القوة الذاتية ، فضلا عن أنها تهيئ الظروف للتدخل الأجنبي . ومن دواعي ذلك ، أن الوطن العربي ليس محورا استراتيجيا أساسيا في المعادلة الدولية وحسب ، بل هو أكثر هذه المحاور حساسية وتأثيرا في كل دول العالم وحياة ومصالح شعوبها . لذا ، فإن أوضاعه ومشكلاته دائما لها حيز بارز في المباحثات والمفاوضات التي تدور بين الحين والحين بين القوى العظمى . ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

1 — الوطن العربي ، وخاصة الجناح الشرقي منه ، الذي يبدأ من مصر ، ويمتد حتى يشمل العراق ومنطقة الخليج العربي ، يعتبر بؤرة التوتر وعدم الاستقرار في العالم ، وذلك لاستمرار قضايا الصراع العربي — الإسرائيلي دون حل عادل وشامل ، وتفجر المشكلة اللبنانية ، ووجود النزاع بين العراق وإيران . وفي ضوء هذه الأوضاع ، فإن احتمالات المواجهة المباشرة وغير المباشرة بين القوى العظمى تظل قائمة . وهذا ما كاد يحدث إبّان الأزمة اللبنانية الأولى سنة 1958 ، وبعد قيام الثورة العراقية في السنة المذكورة ، وكذلك أثناء حرب أكتوبر / تشرين الأول سنة 1973⁽³⁴⁾ .

2 — تتجمع في الوطن العربي على اختلاف بلدانه مصالح استراتيجية تهم بالدرجة الأولى الدول الصناعية في أوروبا الغربية إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان ، مثلما تهم الكثير من الدول النامية في إفريقيا وآسيا التي أصبحت تتلقى معونات اقتصادية من الدول العربية⁽³⁵⁾ . ومن أبرز هذه المصالح النفط وقناة السويس ، وأي تهديد يتعرضان له ، يصيب هذه الدول بالشلل . وهذا ما حدث بالفعل عندما فرضت الدول العربية حظرا على تصدير النفط سنة 1973 . وعندما تعرضت الملاحة للخطر في الخليج العربي ، أثناء ما عرف بحرب الناقلات منذ سنة 1985 إلى سنة 1988 .

3 — وقوع الوطن العربي على تخوم الحدود الجنوبية لإحدى القوتين العظميين ، وهي الاتحاد السوفيتي ، يجعله شديد الحساسية تجاه التطورات التي تقع في هذه المنطقة . كما أن الولايات المتحدة تعتبره المنطقة الاستراتيجية الحيوية الأهم بالنسبة إلى مصالحها ، مثلما قال زبغينو

(32) د. بكر مصباح تنيره : « الوحدة العربية وأبعاد الصراع العربي — الصهيوني » مجلة شؤون عربية — عدد 15 أيار / مايو 1982 ، تونس ، ص 132 .

(33) Peter Mangold : Superpower intervention in the Middle East, London, Croom Helm, 1978. p 14. وما بعدها .

(34) Richard Nixon : op, Cit. pp. 92-93.

(35) Ibid p. 80 وما بعدها .

بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر : « تلك المجموعة من الدول التي تقع بين الخليج والحدود الغربية بما فيها مصر والسودان ، تمثل مع بعضها البعض منطقة من العالم مهمة جدا استراتيجيا واقتصاديا »⁽³⁶⁾ .

4 — التقارب الجغرافي بين أوروبا والوطن العربي ، فلا يفصلهما عن بعضهما البعض إلا البحر الأبيض المتوسط الذي غدا بحيرة في ظل التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات . فقد كان الوطن العربي وأوروبا ميدانين من أهم ميادين القتال في الحربين العالميتين الأولى والثانية . وأثبت التاريخ مدى تأثير كل منهما في الآخر . ويكفي أن نذكر أن أوروبا غزت الوطن العربي في مراحل مختلفة من التاريخ ، وأن الأمة العربية كانت أول أمة تغزو أجزاء واسعة من أوروبا وتقيم فيها حضارة عريقة تشهد الآثار عليها في الأندلس وجزر البحر المتوسط وجنوب فرنسا وإيطاليا وحتى سويسرا⁽³⁷⁾ . لذا وجدنا دول السوق الأوروبية تسعى إلى فتح حوار متعدد الأبعاد مع الدول العربية منذ سنة 1974⁽³⁸⁾ .

لهذه الأسباب مجتمعة أخذت الدول الكبرى على عاتقها عدم تصعيد المواجهة فيما بينها في المنطقة العربية ، وذلك عن طريق إيجاد قنوات اتصال مباشرة بين رؤسائها ، وصانعي القرارات فيها لبحث المشاكل والمواقف الحرجة المتأزمة ، وفي الوقت نفسه تسعى كل منها لدى حلفائها وأصدقائها ، للعمل على ضبط المواقف المتفجرة . وكان أول تطبيق لذلك ، الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسجين في جلاسبورو في أعقاب سنة 1967⁽³⁹⁾ ، ثم اتفاق الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن على القرار رقم 242 الخاص بحل أزمة الشرق الأوسط الذي ما زال يعتبره جميع الأطراف الأساس الصحيح لحل هذه الأزمة . وبعد ذلك تطورت سياسة الوفاق ، وأخذت صورة مؤتمرات قمة شبه دورية بين قادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ سنة 1972 ، حين اتفق الجانبان آنذاك على تجميد الوضع بين العرب وإسرائيل في حالة « اللاحرب واللاسلم »⁽⁴⁰⁾ . ولكن الإرادة العربية تحددت هذا الوضع ، واتحدت الدول العربية عسكريا واقتصاديا ، وكسرت الجمود الذي كان سائدا ، وقامت بحرب تحرير للأراضي العربية ، واستطاعت بالفعل أن تحقق عدة أهداف منها : تحطيم أسطورة أن القوة العسكرية لإسرائيل غير قابلة للهزيمة ، ولكنها هزمت في هذه الحرب ، تحرير أجزاء من الأراضي العربية ، استخدام النفط العربي كسلاح اقتصادي لخدمة القضية العربية والحقوق العربية ، كسر الجمود الدولي حول مشكلة الشرق الأوسط⁽⁴¹⁾ .

وكان هذا العمل العربي أول تحد لسيااسة الوفاق حتى لا تكون على حساب الحقوق العربية أو مستقبل الأمة العربية .

(36) مجلة الحوادث ، لندن ، 1981/10/23 ، ص 20 — 22 .

(37) يفصل العلامة العربي الأمير شكيب أرسلان تقدم العرب في أوروبا ومظاهر حضارتهم في مؤلفه : تاريخ غزوات العرب ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، 1979 .

(38) د. بكر مصباح تنيرة : « الأبعاد الاستراتيجية للحوار العربي — الأروبي » في كتاب د. علي حميدان : دراسات في السياسة والتاريخ والاقتصاد ، وزارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة ، 1983 ، ص 106 وما بعدها .

(39) د. السيد أمين شلبي : مصدر سابق ، ص 75 — 76 .

(40) Henry Kissinger : The white House years, pp. 1247. 1252.

(41) Peter Mangold : op, cit. pp. 164-172.

ولما تفكك الموقف العربي إثر توقيع مصر في عهد الرئيس أنور السادات على « اتفاقية سلام » مع إسرائيل سنة 1979 ، عادت سياسة الوفاق لتمارس تأثيرها على المنطقة العربية ، خاصة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية ، لكونهما تتسمان بالخطورة والتفجير ، ولعدم توفر موقف عربي عملي نحوهما . وعندما تحول الصراع بين العراق وإيران إلى حرب استمرت طوال ثماني سنوات ، اتفقت الدول الكبرى على إصدار قرار مجلس الأمن رقم 598 ، الذي ساهم في اتخاذ الجهد الدبلوماسي الذي بذلته الدول العربية في المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة .

وقد تصاعد اهتمام القوتين العظميين بمشكلات المنطقة في المؤتمرات التي عقدت بين الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف والرئيس الأميركي رونالد ريجان ، وخاصة مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو في شهر يونيو / حزيران 1988 وتم فيه الاتفاق على ضرورة حل المنازعات الدولية لتعزير سياسة الوفاق بينهما . ومهما يكن من تأثير سياسة الوفاق على الأوضاع في الوطن العربي ، فإن للدبلوماسية العربية دورها الفعال في هذا المجال ، وهذا ما نتناوله فيما سيأتي من الحديث .

رابعاً - تطور الدبلوماسية العربية في مواجهة سياسة الوفاق

لقد تطورت الدبلوماسية العربية خلال العشرين عاما الماضية على مختلف الأصعدة ، القطرية والقومية والدولية ، كي تتمكن من التعامل مع الواقع الدولي الجديد ، وتستوعب التغيرات النوعية التي حدثت في أسس وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى في ظل سياسة الوفاق ، وحتى لا تكون معزولة أو جامدة وهي تخاطب مختلف دول العالم . وشمل هذا التطور مناهج العمل الدبلوماسي ووسائله ، والأساليب التي تستخدمها ليكون أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة العربية . ولا شك أن الدبلوماسية العربية استفادت من تجارب الماضي ، كما أحسنت استخدام الطاقات والموارد العربية في تطبيقاتها العملية . ذلك أن الدبلوماسية المعاصرة لم تعد مجموعة من الاتصالات وتنظيم العلاقات ، وجمع المعلومات وحسب ، بل تحولت إلى عمل مؤثر في تخطيط السياسة الخارجية ، وإقامة العلاقات بين الدول على أسس قوية وسليمة تحافظ على مصالح كل منها ، وتحقق المساواة فيما بينها ، وتفتح المجال أمام نموها وتطورها⁽⁴²⁾ . والعلاقات بين الدول ، سواء أكانت دولاً كبرى ، أم دولاً صغرى أم متوسطة ، تقوم على المصالح المشتركة بينها ، فبقدر تحقيق هذه المصالح والمحافظة عليها ، تكون العلاقات قوية ومثمرة . وهذه الحقيقة طبقتها الدبلوماسية العربية في طورها المعاصر ، فلم تعد تسمح بأن تكون تابعة لأحد ، أو معزولة عن أحد ، مهما كانت الأوضاع والظروف التي تحكمها . كما أنها تحولت من تلقي رد الفعل إلى الفعل نفسه ، وإلى المبادرة في كل الشؤون القومية والدولية . وفي الوقت نفسه انطلقت لتشارك بجدارة في إدارة الشؤون العالمية ، وساهمت في تأسيس المنظمات الإقليمية والقارية والدولية . وغني عن القول ، إن الدول العربية في مقدمة الدول التي أسست حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وقبل ذلك الجامعة العربية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، ولها دور رئيس في عمل كل هذه المنظمات . ليس هذا وحسب ، بل لها دور فعال في حل المشاكل الدولية ، وتأييد قضايا الشعوب والدول ، السياسية والاقتصادية والثقافية . هذا الانفتاح الدبلوماسي العربي على العالم أتى ثماره التي تمثلت في التأييد

harles o. lerce and Abdul A. Said : (42)

«Diplomacy - Political Technique For Implementing Foreign plicy». in Elmer plishke (ed),
Modern Diplomacy N.Y. American Enterprise Institute. 1979. pp 20-21.

الدولي شبه الإجماعي للقضايا والحقوق العربية في فلسطين والخليج العربي . ولم تكثف الدبلوماسية العربية في مساندتها للدول الحديثة بالتأييد المعنوي والسياسي فقط ، بل قدمت لها العون الإقتصادي ، ووقفت إلى جانبها في محنتها الاقتصادية التي تعاني منها ، وطالبت دول الشمال المتقدمة أن تخفف من أعباء ديونها على هذه الدول الصغرى والمتخلفة والتي تواجه تحديات التنمية والتحديث⁽⁴³⁾ . هذا المنهج العصري للدبلوماسية العربية ، والمنطق العلمي ، قاما على أسس ومبادئ التزمت بها الدول العربية في سياستها .

أ - مبادئ الدبلوماسية العربية :

يحتاج العمل الدبلوماسي الناجح إلى مبادئ واضحة يستند إليها ، تمثل القواعد العامة التي تحدد حركته مع مختلف الأطراف ، وتقوده إلى الغايات التي يسعى إليها . وحتى تكون هذه المبادئ مثمرة في إطار العمل العربي المشترك ، لا بد أن تلتزم بها جميع الدول العربية . ولا شك أنه تحقق قدر كبير من ذلك في السنوات القليلة الماضية . ومن أبرز المبادئ التي قامت عليها الدبلوماسية العربية الجيدة ، ما يأتي :

1 - الواقعية التي تقوم على التعامل مع الواقع الدولي من خلال الحقائق والمشاكل والتعقيدات كما هي ، لإدراك أبعادها ومعرفة أسبابها والقوى المحركة لها . وهذا ينبع من طبيعة وخصائص المجتمع الدولي المعاصر⁽⁴⁴⁾ . فالدبلوماسية ينبغي أن تكون أداة اتصال وتفاهم مع جميع الدول ، وفي كافة الظروف ، لأن تحقيق التعاون معها أو كسب تأييدها ، أو حتى تحييد مواقفها في بعض الحالات ، يفرض الإحاطة بالعوامل التي تقف خلف كل ذلك ، وهذا ما اعتمدت عليه الدول العربية عندما أقامت اتصالات دبلوماسية مع جميع الدول الصديقة لها ، والمحيدة ، والحليفة لخصومها . وهذا العمل الدبلوماسي اتخذ الشكل الجماعي والقطري كما سنرى .

2 - التخطيط الذي يعتمد على دراسة الإمكانيات المتاحة ، وكيفية استخدامها بطريقة مثلى لخدمة أي تحرك دبلوماسي . ذلك أنه في ظل التطورات الراهنة في الساحة الدولية ، والتي تتسم بالتدخل والتعقيد ، يصعب التحرك دون دراسة مسبقة ودون حشد الطاقات ، وانتقاء الوسائل والأدوات الصالحة والملائمة لكل مشكلة وكل موقف . والعمل بدون تخطيط في مثل هذا المناخ ، قد يؤدي إلى نتائج عكسية تضر بالمصالح القومية . ويمكننا القول إن الدبلوماسية العربية في هذا الإطار قد تخلصت من أخطر الأمراض ، ونعني به الارتجال في مواجهة المشاكل والمواقف . وأصبحت تتحرك وفقا لتخطيط مسبق ، وأوضح مثل على ذلك تعاملها مع الحرب العراقية - الإيرانية إذ تمكنت من المشاركة مشاركة فعلية في وقفها⁽⁴⁵⁾ .

3 - التنسيق وهو أحد المبادئ التي يقوم عليها مبدأ التخطيط . وفي مثل العمل العربي المشترك ، والاتجاهات العربية التي قد لا تكون متطابقة أحيانا ، لا بد من التنسيق في المواقف من مختلف القضايا المعروضة للبحث ، حتى لا يقع التعارض الذي يؤدي إلى الخلاف ، وهذا ما يفيد

(43) خالد حرفوش : « أمير الكويت يطرح القضايا العربية على المنابر الدولية » مجلة الصياد ، عدد 2292 ، 7 - 1988/10/13 ، ص 29 .

(44) Adam Watson, Op. Cit. P. 71. وما بعدها .

(45) عبد الكريم أبو النصر - « مؤتمر سلام عربي - إيراني بإشراف الأمم المتحدة » مجلة المستقبل ، باريس ، العدد 600 ، 1988/8/20 ، ص 13 - 15 .

العدو ويعوق الدبلوماسية ويمنعها من تحقيق أهدافها . وهذا ما حدث في الماضي عندما أخفقت الدبلوماسية العربية في تعاملها مع القوى العظمى لما عرضت مشكلة فلسطين على الأمم المتحدة أول مرة سنة 1947 ، وإبان حرب 1948 . ووقع العكس عندما استطاعت الدول العربية أن توحد موقفها إبان 1956 ، 1967 ، 1973 .

4 — الحوار ، لأنه يعتبر الوظيفة الأولى للدبلوماسية ، وبواسطته يتم عرض المشاكل ومناقشتها ، وتفهم مواقف جميع الأطراف . وبالحوار تصل وجهات النظر العربية إلى المجتمع الدولي . وقامت الدبلوماسية العربية بفتح حوار مع جميع المجموعات الدولية . فكان الحوار العربي — الأوروبي مع دول السوق المشتركة والذي بدأ منذ سنة 1974 ، وما زال مستمرا ، وكانت من نتائجها الهامة اعتراف دول السوق الأوروبية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حق تقرير المصير⁽⁴⁶⁾ ، وتأييد هذه الدول لوقف الحرب العراقية الإيرانية ، وإقامة السلام في منطقة الخليج على أساس قرار مجلس الأمن رقم 598 . كذلك الحوار المستمر بين الدول العربية والدول الإفريقية لخدمة المصالح المشتركة في المجالات الاقتصادية والسياسية وتأييد القضايا العربية والإفريقية العادلة . هذا إضافة إلى الحوار مع الدول الكبرى دون استثناء .

ولا نغالي إن ذهبنا إلى القول ، إن العمل الدبلوماسي العربي اعتمد على هذه المبادئ، ووفق إلى وضعها موضع التطبيق في معظم التحركات التي قام بها بغية تنقية الأجواء العربية أولا ، ثم تحقيق الأهداف القومية .

ب — الأهداف القومية للدبلوماسية العربية :

إن العمل الدبلوماسي بدون أهداف واضحة ، لا يعدو أن يكون نوعا من الاتصال لتبادل المعلومات ، وشرح وجهات النظر حول الموضوعات العامة والمشاركة بين أطرافه . وهو في مثل هذه الحالة لا يرقى إلى مستوى الوسيلة الفعالة التي تعمل في إطار استراتيجية واضحة المعالم والأهداف . ولكن بعد نمو وتطور دبلوماسية القمة العربية واستمرار مؤتمراتها منذ سنة 1964 ، أصبح العمل الدبلوماسي العربي أداة من أدوات تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية ، وهذه الأهداف هي :

1 — تحقيق الوفاق القومي بين جميع الدول العربية ، رغم الخلافات والاجتهادات ، لأن الاجتهاد لا بد أن يهدف في الدرجة الأولى إلى محافظة على المصالح القومية العليا ، وهذا ما أقره منذ وقت مبكر مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء عام 1966 ، حين أقر « ميثاق التضامن العربي » ، وفيه مبدأ تقوية العلاقات العربية ، وتجنب أسباب الخلافات⁽⁴⁷⁾ . وأكدت ذلك كل مؤتمرات القمة . وقد جاء مؤتمر القمة غير العادي الذي عقد في عمان 8/11/1987 ليحدد ذلك ، فقد جاء في البيان الذي صدر عنه : « وأجمع القادة على تجاوز الخلافات ، وعلى إزالة أسباب العجز وعوامل التمزق والانقسام ، وقرروا ، من منطلق الوفاء لوطنهم وصدق الانتماء لقوميتهم ، اعتماد التضامن العربي قاعدة أساسية لعمل عربي مشترك هدفه تجسيد وحدة

(46) د. بكر مصباح تنيرة « تطور الاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني 1948 » مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد خاص عن فلسطين ، جامعة الكويت ، 1981 ، ص 26 — 27 .

(47) وزارة الإرشاد القومي : ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثاني ، القاهرة ، هيئة الاستعلامات ، 1969 ، ص 1383 .

موقفهم ، وبناء قدرات الأمة العربية ، وتوفير عناصر القوة والمنعة لها»⁽⁴⁸⁾ .

2 — العمل على بناء القوة الذاتية العربية على المستويين القطري والقومي في المجالات الاقتصادية والعسكرية ، لأن القوة الذاتية هي الكفيلة بدعم الاستقلال العربي في المجال الدولي ، والقادرة على الدفاع عن الأمن العربي في أي جزء من الوطن العربي . وإلى جانب هذا ، فهي لازمة لنجاح أي جهد دبلوماسي في أي اتجاه . لذلك تعمل الدول العربية على دعم قوتها المسلحة بمختلف الأسلحة الحديثة ، ومن جميع دول العالم كي تستطيع ردّ العدوان والدفاع عن الأرض والحقوق⁽⁴⁹⁾ . كما تقوم الدول العربية بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع بقية الدول لبناء القوة الاقتصادية التي لا غنى عنها في دعم أي عمل عربي .

3 — مواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية في الحاضر والمستقبل . ونعود ونكرر أن المشاكل العربية الأساسية ما زالت دون حل جذري . وهذا يجعل المنطقة العربية عرضة للحروب واحتمالات التدخل الأجنبي . والتحرز والاحتياط ضروريان للاستعداد لمواجهة أية محاولة للنيل من الأمة العربية ، أو الاعتداء عليها أو المساومة على حقوقها من قبل أية قوة دولية مهما كانت . ومواجهة مثل هذه التحديات لا تكون إلا ببناء القوة الذاتية ، والتضامن العربي ، والنشاط الدبلوماسي .

4 — تحقيق الدعم الدولي للقضايا العربية ، وهذا يمثل هدفا رئيسيا من أهداف العمل الدبلوماسي . وبالفعل ، كان للدبلوماسية العربية الدور الأول في تحقيق هذا الهدف . وما زال أمامها الكثير لكي تقوم به حتى يتحقق السلام في الخليج العربي ، وتعود للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، ويتم حل المشكلة اللبنانية لصالح شعب لبنان وأمتة العربية .

وكان دور جامعة الدول العربية ، وما زال ، من العوامل البارزة التي طورت العمل الدبلوماسي العربي .

ج — تصاعد دور جامعة الدول العربية :

جامعة الدول العربية هي بيت العرب ، كل العرب على اختلاف اتجاهاتهم ، فيها يجتمعون ويتدارسون أوضاعهم ومشاكلهم ، ويحلون خلافاتهم ، ويخاطبون العالم من منبرها كأمة واحدة رغم تعدد دولهم . فكم من أزمات وخلافات ساهمت الجامعة العربية في حلها . وكم أدت الجامعة إلى تنقية الأجواء وعودة الوثام والتراحم بين الأشقاء ، من أزمة الكويت سنة 1961 إلى أزمة اليمن سنة 1967 ، إلى أزمة الأردن سنة 1970 . فكان لها دورها البناء والريادي في توحيد وتنسيق الجهد العربي ليكون في خدمة الحاضر والمستقبل العربي .

وقد تصاعد دور الجامعة في تطوير وقيادة العمل الدبلوماسي العربي ، خاصة في المجال الدولي . ومنها أطلقت الوفود العربية ، الواحد تلو الآخر لتطوف بدول العالم تشرح وجهة النظر العربية ، وتكسب التأييد للقضايا العربية وتعبّر عن الموقف العربي الواحد . وكان لهذا الدور تأثيره الإيجابي

(48) انظر نص بيان مؤتمر القمة العربي في عمان ، في صحيفة القبس الدولي الكويت ، العدد 854 ، 1987/11/12 ، ص 2 .

(49) سعد فاعور : « برامج التسلح العربية في مواجهة الخطر الأميركي المستجد : البحث عن البدائل » مجلة الموقف العربي ، قبرص ، العدد 337 ، 1988/10/2 ، ص 34 — 37 .

ووزنه السياسي والاقتصادي الذي أثر في مواقف الدول المختلفة وسياساتها . ومن أبرز مظاهر هذا الدور الجديد للجامعة ، تشكيل لجنة سباعية عقب مؤتمر القمة الذي عقد في فاس سنة 1982 ، وأقر مشروع السلام العربي « لأزمة الشرق الأوسط » ، وقامت هذه اللجنة التي ضمت إلى جانب الأمين العام للجامعة وزراء خارجية كل من الجزائر وسورية والسعودية والأردن والكويت ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، بزيارة عواصم الدول الكبرى والدول الصديقة ، والمنظمات الإقليمية لشرح الجوانب المختلفة للمشروع العربي ، وبيان استعداد العرب لتحقيق السلام العادل والشامل ، القائم على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، واحترام حقوق الشعوب . وكان للموقف العربي هذا أثره في إظهار سلامة موقف الدول العربية ، وتصلب إسرائيل وتعنتها وعدم قبولها لمبادئ الشرعية الدولية⁽⁵⁰⁾ .

ثم شكلت الجامعة لجنة أخرى على مستوى وزراء الخارجية العرب ، حصرت مهمتها الدبلوماسية في شرح وجهة النظر العربية من موقف إيران من حرب الخليج ، وقرار مجلس الأمن رقم 598 . وقامت بزيارة الدول الكبرى ، وطالبتها ، في حال عدم تطبيق إيران للقرار المذكور ، أن تتخذ الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس موقفا إيجابيا وأكثر فاعلية لإيقاف هذه الحرب . ولقد تحقق ذلك ومثل ثمرة من ثمار الجهد الدبلوماسي العربي .

وقد عبر عن ذلك الأمين العام للجامعة عندما قال : « إن هذه اللجنة الوزارية قامت منذ ثلاث سنوات ونصف بعمل نموذجي ، من حيث الجدية والانتظام والفاعلية ، وتحركت تحركا شاملا في كل الاتجاهات وبوفاق كامل بين أعضائها ، وتمكنت بفضل هذه العناصر من استقطاب اهتمام مختلف الدول التي اتصلت بها ، سواء في الغرب أو في المنظومة الاشتراكية ، أو على ساحة الدول النامية في إفريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية . واستطاعت هذه اللجنة أن تشرح القضية من وجهة نظر عربية وإنسانية معا . ذلك أننا شرحنا للدول التي اتصلنا بها أن هذه الحرب خطر على منطقة مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي ، وخطر أيضا على الأمن والسلم الدوليين⁽⁵¹⁾ . هذا المنطق والأسلوب يمثلان أحد نماذج التطبيق العملية للمبادئ التي سبق أن ذكرتها ، إذ أنهما يتسمان بالواقعية والتخطيط والتنسيق والحوار ، لذا كانت نتائجهما إيجابية . وبنفس المنهج والأسلوب ، وقوة التضامن العربي ، واصلت الجامعة العربية دورها ، وبذلت الجهود السريعة لعقد مؤتمر قمة الجزائر (حزيران / يونيو 1988) ، الذي تحقق فيه الإجماع العربي ، وحضره كل ملوك ورؤساء الدول العربية ، لأنه مؤتمر قضية العرب الأولى ، قضية كفاح الشعب الفلسطيني الذي تفجر واستمر يقاوم الاحتلال الإسرائيلي حتى بالحجارة ، كما أنه المؤتمر الذي عبر فيه العرب عن وحدة موقفهم من هذه القضية في الوقت الذي كانت تعقد فيه قمة موسكو بين الرئيسين السوفيتي والأميركي .

كما أن الوضع في لبنان حظي باهتمامات الدبلوماسية العربية ، ومحور عملها وأداتها الجامعة العربية . والجهود تبذل لإيجاد مخرج سليم لهذا الوضع ، يؤدي إلى تحقيق الوفاق الوطني اللبناني ، والاتفاق العربي ، والتأييد الدولي⁽⁵²⁾ . وقد وفرت الجامعة الجهاز الخاص بهذا الغرض ، حين شكل مجلس الجامعة لجنة وزارية كلفها الاتصال بالأطراف اللبنانية ، من أجل الوصول إلى

(50) مجلة الحوادث ، لندن ، عدد 1582 ، 1987/2/27 ، ص 34 — 35 .

(51) جريدة القبس الدولي ، الكويت ، العدد 813 ، 1987/9/24 ، ص 6 .

(52) مجلة الصياد ، لندن ، عدد 2292 ، 1988/10/13 ، ص 26 — 27 .

تصور مشترك يحفظ على لبنان استقلاله وسلامه ترابه ووحدته ، أرضا وشعبا ومؤسسات ، ضمن إطار أسرته العربية . ذلك أن وضع حد للمشكلة اللبنانية مكسب للدبلوماسية العربية ، وضرورة ملحة لتفرغ الجهود العربية من أجل فلسطين ، خاصة بعد إعلان دولتها المستقلة في المؤتمر الوطني الفلسطيني غير العادي الذي عقد في الجزائر في 12/11/1988 ، حتى تتوجه الدبلوماسية العربية إلى توفير الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية لتعزيز شرعيتها وموقفها في مواجهة إسرائيل .

خامساً — إنجازات الدبلوماسية العربية

هكذا يتضح من خلال الوقائع أن الجامعة العربية أدت دوراً نشيطاً في التحركات العربية من أجل حرب الخليج ، ومن أجل فلسطين ، ومن أجل لبنان ، وحققت إنجازات هامة في كل قضية من هذه القضايا .

لقد استطاعت الدبلوماسية العربية ، بفضل الجهود التي قامت بها ، أن تحقق إنجازات هامة لها ثقلها المؤثر في الميزان الاستراتيجي العربي والدولي . وتأكدت الحقيقة الثابتة تاريخياً ، أن العمل العربي المشترك ، والتضامن العربي ، هما السبيل الأكيد لمواجهة المشاكل والأزمات ، والوقوف في وجه تيارات السياسة الدولية في جميع الأحوال ، في السلم والحرب ، والتوتر والوفاق . ومن أهم هذه الإنجازات :

1 — تحقيق الوفاق العربي ، وهو مستوى من مستويات التضامن العربي ، وقاعدة أساسية لانطلاق أي عمل على الصعيدين القومي والدولي . تمثل ذلك في مؤتمر القمة في عمان ، (1987) ، ومن بعده في قمة الجزائر (1988) .

2 — وكان الإنجاز الثاني للدبلوماسية العربية وقف حرب الخليج بين العراق وإيران ، التي كانت تستنزف الطاقات العربية وأرواح المسلمين وتتيح الفرصة للتدخل الأجنبي في هذه المنطقة الهامة من الوطن العربي . وقد تبع وقف هذه الحرب ، الشروع في المفاوضات بين الدولتين لحل المشاكل بينهما ، وهذا في حد ذاته مكسب كبير للامة العربية .

3 — وضع القضية الفلسطينية على جدول أولويات الاهتمام الدولي ، سواء في الأمم المتحدة ، أو مباحثات الوفاق بين القوتين العظميين . وهذا نتيجة لاستمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والتحرك العربي لدعمها بكل الوسائل ، وتعزيز الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان الدولة الفلسطينية .

4 — تعزيز القوة الذاتية العربية ، الاقتصادية والعسكرية ، وتعزيز التعاون في هذين المجالين بين الدول العربية من ناحية ، وبينها وبين دول العالم من ناحية أخرى ، دون أن يؤثر ذلك على استقلال الموقف العربي الدولي .

5 — تصاعد الدور العربي في المجال الدولي ، وإقامة علاقات عربية متوازنة مع جميع الدول الكبرى .

خاتمة

في ضوء ما سبق ، يمكننا القول إن الدبلوماسية العربية حققت تقدماً مميّزاً خلال مسيرتها التاريخية منذ أكثر من أربعين عاماً . وقامت بدور رئيسي في تطوير العمل العربي المشترك ، والدفاع

عن القضايا العربية ، والمحافظة على وحدة الموقف العربي ، واستقلال الشخصية العربية القومية في المجال الدولي . ونجحت في تقديم أربعة نماذج للعمل الدبلوماسي العربي الموحد : الأول نموذج مقاومة سياسة الأحلاف العسكرية ، والابتعاد بالوطن العربي عن تيارات وصراعات الحرب الباردة بين الشرق والغرب . والثاني تحقيق الصمود القومي العربي في مواجهة سياسة إسرائيل العدوانية وحشد الطاقات العربية وتحقيق النصر العربي سنة 1973 . والثالث تحقيق الوفاق والاتفاق العربيين وحشد التأييد الدولي لوقف حرب الخليج ، ودعم الانتفاضة الفلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية . والنموذج الرابع تأكيد الدور العربي المستقل في ظل سياسة الوفاق الدولي ، والتعامل مع جميع الدول الكبرى دون تحيز ، إلا للحقوق العربية والعدالة والسلام لكافة شعوب العالم .

ومن أبرز العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه الغايات ، الخصائص التي اتسمت بها الدبلوماسية العربية ، وساعدتها على سرعة الحركة والحصول على قبول واقتناع المجتمع الدولي . وهذه الخصائص الذاتية هي : التماسك ، والمبادرة ، والاتصال الجماعي ، والانفتاح ، والاعتدال ، مما جعلها قادرة على بسط المشاكل العربية بروح العصر التكنولوجي والالكتروني ، والذي تحكمه متغيرات سياسة الوفاق . فالعمل الدبلوماسي العربي كي يستمر في أداء وظائفه في استراتيجية العمل العربي المشترك ، ويملك القدرة على التأثير في تيارات السياسة الدولية ، يحتاج دائما إلى هذه الخصائص التي ذكرناها . فالدبلوماسية تحقق أهداف القوة في حالة عدم اللجوء إليها ، كما أن القوة الذاتية سند قوي لأية دبلوماسية ناجحة . فلا بد من تحقيق القوة الذاتية العربية ، وتعميق التضامن العربي ، وتنشيط العمل العربي المشترك ، وهي الشروط اللازمة لكي تستمر الدبلوماسية العربية في أداء دورها الريادي البناء .